عاتقها تحضير هذا المؤتمر وتنظيمه . وقد ضمت هذه اللجنة الاحزاب والمنظمات التقدمية العربية التالية : ١ ــ الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر. ٢ ــ حزب البعث العربي الإشتراكي في العراق . ٣ ــ الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا . ٤ ــ الجبهة القوميةفي اليمن الشعبية الديمقراطية. ٥ ــ حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية . ٦ ــ الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان . ٧ ــ حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية . ٨ ــ منظمة التحرير الفلسطينية . ٩ ــ حزب العمل الاشتراكي العربي . ١٠ ــ الحركة الوطنية في المغرب . وقد عقدت هذه اللجنة التحضيرية اجتماعين في بيروت في أيار الماضي بحثت خلالهما في الوثائق الاساسية التي عرضت على المؤتمر وفي مشروع البرنامج السياسي العام وأوكلت مهامها الى مكتب الامانة الدائم في بيروت الذي وجه الدعوات ونظم المؤتمر وتمكن من التغلب بمرونته على الصعوبات والعراقيل الكثيرة التي اعترضت سبيله سواء من ناحية الدعوات أم التنظيم أم حتى الخط السياسي العام ، وقد كسب المؤتمر بذلك ، حتى قبل ان يبدأ اعماله ، مناعة ضد الفشل التام الذي كان يتوقعه له الكثيرون من المشككين بجدية مثل هذا المؤتمر نظرا لطبيعة القوى المشاركة فيه ومواقعها الفكرية والاجتماعية والاستراتيجية .

المؤتمر من الداخل : مهد للمؤتمر ببيان صحفي صادر عن اللجنة التحضيرية جاء فيه أن الهدف من هذا المؤتمر هو « اقامة جبهة من الاحزاب والقوى والشخصيات الوطنية والتقدمية العربية على اختلاف منطلقاتها الفكرية والاجتماعية للمشاركة في كفاح الشعب العربي الفلسطيني انطلاقا من ضرورة تغليب التناقض الرئيسي ، أي التناقض مع القوى المعادية ، على التناقضات الثانوية القائمة بينها ... »

عقدت الجلسة الافتتاحية صباح الاثنين ٢٧ تشرين الثاني في فندق بوريفاج وكانت مخصصة لالقاء الكلمات وخاصة كلمات الوفود الاجنبية الصديقة التي دعيت الى حضور المؤتمر بصفة مراقب . وكانت هذه الوفود تمثل البلدان الاشتراكية وحركات التحرر في العالم وبعض الاتحادات والمنظمات التقدمية . ثم فتحت المناقشات بعد ذلك وانقسم المؤتمر في اليوم التالي الى لجنتين : لجنة لمناقشة البرنامج السياسي العام والوثائق السياسية التي أعدتها اللجنة التحضيرية ولجنة تنظيمية لوضع الاسس العامة للجبهة المرتقبة . وبقدر ما كان عمل اللجنة الاولى شاقا وصعبا فان اللجنة التنظيمية تمكنت من التغلب على عقباتها بسهولة اكثر .

لقد شهدت اللجنة السياسية مناقشات حادة حول عدة قضايا أساسية منها : ١) الموقف من قرار مجلس الامن . ٢) الحريات الديمقراطية وقضية التحرير .

● **الموقف من قرار مجلس الامن** : لعلنا لا نغالي اذا قلنا أنه كان هناك شبه اجماع على الرفض الضمني لهذا القرار الا ان الخلاف نشب واحتدم عندما ارادت بعض القوى عدم الاشارة اليه بشكل واضح اي بتسميته بأسمه . وحول هذه القضية كانت هناك ثلاثة مواقف : **الموقف الاول** : القوى القابلة بالقرار دون أن تطلب من الاخرين بتأييده ولا برفضه بالاسم . **الموقف الثاني** : القوى الرافضة لقرار مجلس الامن ولكن غير المتمسكة برفضه شكليا **وبالاسم حفاظا على وحدة المؤتمر** . وقد عبرت عن هذا الموقف احدى الشخصيات الوطنية ، مشاركة في المؤتمر عندما اعلنت : « ان البرنامج السياسي للمؤتمر نص على الشيء الاساسي وهو دعم الثورة في تحرير كامل التراب الفلسطيني . اما قرار مجلس الامن ، فبرغم ان قبوله هو في نظري موقف استسلامي ، فلا يجوز ان يتحول النقاش حوله الى مشكلة زائفة تعرقل قيام جبهة تضم قوى حركة التحرر العربية . » **الموقف الثالث** : رفض قرار مجلس الامن والدعوة الى تبني رفضه من المؤتمر . وكانت حجة القائلين باتخاذ مثل هذا الموقف هو أن التطورات والتراجعات التي شهدتها حركة التحرر العربية عامة والمقاومة الفلسطينية خاصة انما تعود الى قبول قرار مجلس الامن من خلال الموافقة على مشروع روجرز التصفوي . كما ان الموقف من هذا القرار يجب ان يكون استراتيجيا بمعنى أن كل قبول تكتيكي به هو من نوع الاعتراف بميزان القوى الراهن الذي هو لصالح اسرائيل والامبريالية والرجعية . وبعد نقاش سياسي حاد استطاع المؤتمر التوصل الى نص برفض قرار مجلس الامن بشكل واضح ولكن دون الاشارة اليه بالاسم فجاء القرار كما يلي :

« مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على